المرأة العمانية والمشاركة في الحياة العامة
من منظور تاريخي

المرأة العمانية في الحياة العامة قبل النهضة:

أولاً- المشاركة المرأة العمانية في الحياة العامة قبل النهضة:

إن وضع المرأة الاجتماعية في سلطنة عمان لا يختلف عن بقية الدول العربية، فتقوم بدورًا اجتماعيًا كبيرًا، فتساعد الرجل في أعمال الزراعة، والصناعة، والتعابير. وتقوم بدورًا بارزًا لا يقل عن دور الرجل، فهي تقوم بالعناية بالماشية، وتختص هذه دورها في صناعة المنسوجات السعفية والصوفية. فتفجر الأوراق السعفية كالقفران والسليم والخصر وغيرها، وتساعد الرجل في صنعها الخاص بالأعمال الفخارية، كما تقوم بقص صور الحيوانات، وتنظيمه من الشوائب، وغزله، ثم يقوم الرجل بصنع حاجاته منه كالحقب.

ولكن في شؤون الحياة الأخرى، فيرى دور المرأة في المشاركة في جوانب الحياة الاقتصادية، بل تعد ذلك إلى المشاركة في الأمور التي تتعلق بالعلوم الشرعية كلفقه، فقد برزت نساء عمانيات ذائع صيتهن في العلوم الفقهية مثل: الشيخة عائشة بنت راشد بن خصيب الريمية، والتي عاصرت الأئمة على سلطان (1098م - 1179م) وأخيه سيف بن سلطان وابنه سلطان بن سيف، وكانت تعيش في بيها، وينذر

(*) مهندس يروج قسم التواصل مع أولياء الأمور - كلية الآداب - قسم علم الاجتماع والعمل المجتمع، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

(1) مهندس يروج، الرسالة في صفحات التاريخ، ج3، وزارة التراث والثقافة، مسقط، 2007، ص15.
البطاشي أنه أطلع على فتاوى هذه العالمة في كتب الفقه العُمانية، كما عثر على جملة من المخطوطات نسختها من كتاب "المصنف" للي بحر الكندي، كتاب "منهج الطالبين" لخميس بن سعيد الشقسي، كما أشار أنها وقفت مكتبتها للطبلة في بحثها، وكذلك خصصت أوقاتًا لإصلاح الكتب التي أوقفتها(1). والعالمات الأخرى التي كانت معاصرة للشيخة عائشة هي الشيخة فرحا بنت علي بن محمد بن عمر، وكانت في نزوى، وقد نسخ لها مجموعة من الكتب من بينها كتاب "بصيرة الأديان"، وكانت تقوم بتقديف نساء نروى وترشدهن، وتعلمن أمور دينهن، وتغطي هن في ما أشكل على نساء نروى(2).

ومنهن العالمة حسينة بندر سليمان بن مؤمن الحارثية، من أحمد قرية سهد، الأخوان بوالي المضيبي، كانت عالمة تعلم النساء أمور دينهن في مسجدها المعروف باسمها، وكانت زاهدة تحسس نفسها في المسجد بين الصلوات، حيث تؤم النساء فيه، وتعلم الفتيات(3)، ومنهن زينب بنت ناصر بن محمد من أهالي الرستاق، كانت عالمة كبيرة، تجتاز العلماء، وتعتبر من الصدقات، نالت شهرة كبيرة في عصرها ماتت في عام 1946م(4).

وفي ولاية بديعة أطلعت الباحثة على سير جمجمة من العالمات منهن، سالة بنت علي ابن حميد الحجري، التي كانت لها مكتبة كبيرة في بيتها، وتقوم بتقديفه وتعليم النساء(5).

وإذا انتقلنا إلى إسهامات أخرى من إسهامات نساء عمان في المجال الاجتماعي، فإن الصورة تنضح عندما نرى كثرة الأوقاف والأعمال الخيرية التي أسهمت فيها.

---
(2) سلطان بن مبارك الشيخاني، معجم النساء العُمانيات، ط 1، مكتبة الجليل الجديد، مسقط، 2004، ص 103.
(3) سلطان بن مبارك الشيخاني، معجم النساء العُمانيات، المرجع السابق.
(4) منهج الخروج، الرستاق في صفحات التاريخ، مرجع سابق.
(5) محمد الحصيبي، شقات النعمان، ج 3، وزارة التراث العربي والثقافة، مسقط، 1989.

- 50 -
المراة العُمانية، فلا تُندَمَح تخلو من هذه الأعمال في بناء المساجد، ودور العلم، وحفر الآبار لابن السبيل، وقد شاهدت في محافظة الشرقية عدد من الآبار التي تباعاً بين النساء وأنفقت على حفرها لأجل ابن السبيل فهنالك في شرق البلاد بحر (طويل) عاشقة ومرميو، وف شمال البلاد طوي سليمة وشريفة وسعادة، وفي الجنوب أسماء أخرى.(1)

يذكر البلوشي في مؤلفه "عمانيات في التاريخ": على الرغم من الحياة الصعبة في عمان، وما عرف من التقاليد والعادات العربية، التي حددت كثيراً من طموحات المرأة على ساحة الأحداث وأبدعتها عن أضواء التاريخ، وجدنا أنه ليس بعيدًا على المرأة العُمانية فعل ذلك، ونضيف أن التاريخ يزخر بمختلف الروايات والقصص عن المرأة العُمانية، وقوة شخصيتها، وعظمة مقدرتها على تسيير الأمور، ووقوفها بجانب الرجل تصد من طموحاته، ليكتب لها التاريخ ملك المكاسب وفي مؤلفه هذا تحدث عن شخصيات نسائية أمثال موزة بنت الإمام أحمد بن سعيد، وزوينة الحرثية، والجارية خورشيد أم السلطان خالد بن سعيد، واللائي كتب عنهن التاريخ ملاحم مختلفة عما هو سائد بشأن المرأة ومواجهاتها للتحديات في مختلف العصور، ولاسيما العصور القديمة ذات الحياة الصعبة، والصعوبات المختلفة التي جعلت الإنسان عاجزة عن فك رموزها أو مواجهتها أحيانًا.

أما فيما يتعلق بمشاركة المرأة العُمانية في المؤسسات والحركات النسائية المنظمة بمفهومها الحديث قبل عصر النهضة، فلا يوجد ما يشير إلى ذلك في المجتمع العُماني، على الرغم أن بعض هذه التنظيمات النساءية قد ظهرت في منطقة الخليج العربي بداية من منتصف القرن العشرين، غير أن "المدسي" و"البلوشي" يشيران إلى أن المرأة

(1) إبراهيم العبري، تبصرة المعتربين في تاريخ العربين، ج2، وزارة الاتصالات والثقافة، مسقط، 1975، ص21.
(2) عثمان البلوشي، عمانيات في التاريخ، مسقط، 1993.
العُمانية قد شاركت في إنشاء جمعيات تقوم بالعديد من الأنشطة الثقافية والاجتماعية خارج سلطنة عمان في امتداد الإمبراطورية العُمانية في أفريقيا (1).

وفي بروتودي أنشئت جمعيات تقوم بنشاط ثقافي واجتماعي من بينها الجمعية العربية العُمانية، وهي جمعية المحافظة على اللغة العربية، ونشر المعرفة الثقافية، وقامت الجمعية بإرسال بعثات إلى البلدان العربية خاصة الجزائر وتونس ومصر وغيرها (2).

ثانيًا- مشاركة المرأة العُمانية في الحياة الاجتماعية بعد النهضة:

حظيت المسائل المتعلقة بالمرأة ومكانتها الاجتماعية، وتحريرها، وتعليمها، وتقديم الرعاية لها، ومشاركتها في العمل والإنجاز المادي والثقافي للمجتمع، بمساحة واسعة من اهتمام الفكر والدراسات العربية المعاصرة، وقامت العديد من المؤتمرات والدراسات التي تناولت سبيل دعم المشاركة الاجتماعية للمرأة، وكيفية تدفيل العقبات التي توقف أمام هذه المشاركة، حتى أخذت مشاريع وخطط التنمية، تضع في اهتماماتها، مسألة تمكين المرأة، وإدماجها في نشاطات المجتمع الإنتاجية، وأسفر هذا الاهتمام عن تحسن نسب ملحوظ في الوضع الاجتماعي والثقافي للمرأة ومشاركتها في مجالات الحياة المختلفة.

وتعتبر المشاركة الاجتماعية للمرأة هي العملية التي من خلالها تلعب المرأة دورًا موازًا للرجل في مجالات نشاط المجتمع المختلفة، ويفترض أن تتناول قطعاً متساويًا للمرأة من اهتمام ورعاية المجتمع، وتعود لديها الفرصة لأن تشاركمشاركة مدنية في رسم مستقبل مجتمعها. وذلك يعني أن تتمكن النساء من المشاركة

---

(1) نورية السدفي، تاريخ المرأة العُمانية، مطبعة الدار السياسية، الكويت: 1984.
(2) عثمان البلوثي، عُمانيات في التاريخ، مرجع سابق.
بنشاط تساوئ فيه مع الرجال في صنع القرارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. إن المشاركة بهذا المعنى هي أساس التمكين، وهي انعكاس له في الوقت نفسه؛ لأنها تدل على الاختيار والفعل والوصول إلى المصادر ومكافحة الضغوط لتحقيق الذات والقوة.  

ويتعلق اتساع وعمق المشاركة الاجتماعية للمرأة بملء من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية، التي تشكل بنية المجتمع وهي وسيلة، وتحديد شكل العلاقات الاجتماعية والسياسية، وصدأ سماها، أو تأبيدها لمبادئ المشاركة المرأة الذي أصبح سمة أساسية من سمات المجتمعات الحديثة القائمة على العلم والتكنولوجيا والانفتاح، والدولة الوطنية الحديثة القائمة على أساس المواطنة وحريته القانونية. 

ويأتي مطلب المشاركة الاجتماعية للمرأة في المجتمع الحديث، تلبية لثلاث حاجات أساسية على الأقل:
- حاجة المجتمع إلى عمل المرأة ومشاركتها في التنمية.
- حاجة المرأة ذاتها للعمل كصهر للدخل، وتأمين مطالبات العيش لها ولأسرتها.
- حاجات ذاتية شخصية للمرأة، نفسية ومعنوية وثقافية، تتعلق بتحقيق الذات وتكوين الشخصية، والاحساس بالأهمية والقيمة الاجتماعية.  

_____________________

(1) سمير حسن، سلطان الهاشمي، شيخة المسلمة، المشاركة الاجتماعية للمرأة العمانية واقعها وآفاقها، وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان، 2009، ص. 44.
(2) ابتسام الكبي، وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
(3) أسامة عبد الرحمن، الخليج العربي والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص. 34.
ثالثًا - المرأة العثمانية والمشاركة في الأنشطة السياسية:

يتناول هذا المحور إسهام المرأة العثمانية في المجال السياسي بعد عصر النهضة، وهو هناك نماذج من ذلك الرعيل الذي يقدم أو يبدؤ أو يشارك في هذا النظام السياسي، ونحن نعرف أن هناك عددًا كبيرًا من فقهاء المسلمين يعارضون مشاركة المرأة في النظام السياسي، لاحظ هنالك من يخصص منعها في رئاسة الدولة، وما دون ذلك فنجاز وعلى رأس هؤلاء ابن حزم علامة الأندلس (1).

لحتى ما المجلات التي يمكن أن تشارك فيها المرأة في المجال السياسي، ويمكن أن يكون على قمة السلام السياسي نظام الشورى، فقد مارس العرب ذلك قبل الإسلام، وعمل به الرسول الكريم في مكة قبل هجرته فقال تعالى: (وَأَمَرُّهُمُّ شُرُوطَ يَنْتَهُونَ) [الشورى: 38]، وأصبح هذا النظام قائماً حتى وفاته عليه سلاسل الشهادة، وقد شكل رسول الله محمدًا من الأنصار في بيعة العقبة الأولى سمن مجلس النقباء، وبعد الهجرة تشكل المجلس من أربعة عشر عضواً نصفهم من الأنصار، والنصف الآخر من المهاجرين (2)، وهذا أكد القرآن الكريم مبدأ الشورى في المدينة المنورة. فقال تعالى في سورة آل عمران المدنية:

(وشاورُوهُم في الأمرِ إذا عزمت فتَّولَكَ على الله) [آل عمران: 159].

وهذا كان المسلمون يتقدمو إلى الشورى في معاملاتهم ونظمهم الإداري، وفي اختيارهم للخليفة، وهذا الذي تم في اختيار الخلفاء الراشدين الأربعة، حيث جاء انتخاب الخلفاء بصورة متعددة، ويتم على مرحلتين: القيادة الخاصة والتي تتم فيه ترشيح الخليفة من قبل أهل الشورى، والقيادة العامة التي يبايع فيها له عامة الشعب (3).

(1) عبد الحميد الموافي، عمان وبناء الدولة العثمانية، مطبع الأهرام، القاهرة، 2002.
(2) حصة الدبيبة، الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العربية والإسلامية، الإمارات، دبي، 2000.
(3) محمد حمد الله، مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الرسولية، ط 5، دار النقل، بيروت، 1985.
وهذا فإن أهل الشورى في وقتنا الحالي يتم انتخابهم من الشعب، وحدود القوانين الحديثة نظامًا كافية لانتخاب الأعضاء الذين يمثلون الشعب في مجلس الشورى، وهذه القوانين حددت شروط المؤهل لهذه العضوية، وكيفية انتخابه ومدة عضويته.

وتعتبر الشورى إحدى أشكال الممارسة السياسية في المجتمعات العربية، وقد مارس العرب الشورى قبل الإسلام، ومع بعثة الرسول الكريم قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي بكر: «إنما جمعتنا في مسيرة ما خالفتكم، فوالله أفشلتكم» وقيل على النرويج والشلل: «مشوارية أهل الرأي ثم اتباعهم».

ومن نساء آل بو سعيد في المجال السياسي السيدة جوخة بنت محمد بن الإمام أحمد بن سعيد، وكانت تجابخ أخاها إبراهيم بن محمد خلال ولايته لمدينة المصنعة، وعندما قبض عليه السيد سعيد وسجنه في مسقط، رفضت السيدة جوخة تسليمه، حصن المصنعة بل أنها تزعمت الثورة ضد السيد سعيد، مما اضطر السيد سعيد أن يطلق سراحه ويعده إلى ولايته، كما أنها استولت على الخصوص بعد مقتل أخيها على يد حاكمم الراشدي السيد قيس بن عزان وفي قبيلة آل سعيد وحاربتهم أكثر من خمسة عشر يوما حتى نفذ ما عدها من زاد وذخيرة، فتفاجأ بمعايدة أعضاءها للخروج من الخصوص في ومن معها من الفاتحين فسمحوا لها، وإذا استعرضنا دور بنات السيد سعيد بن سلطان (1845-1856م) لوجدنا أنهن شاركن والهن، فهذن السيدة شريفة بنت سعيد كان السيد سعيد يستشهرها في أموره، أما أختها عاشتنا كان السيد يقيمها حكمًا بين نساء القصر إذا نشب خلاف، وأختهما خولة فقد شاركت في الأحداث السياسية التي أعقبت وفاة أبيها وانضمت إلى أخيها برغش بن سعيد وغيرهم.

(1) محمد الغزالي. قضايا المرأة، ط 3، دار الشروق، بيروت، 2015، ص 37.
(2) عبد الله الفقيه. اليوسفيون حكام زنجبار، ترجمة محمد أمين عبد الله، ط 2، وزارة التراث والثقافة، مسقط، 1982.
(3) سلامة آل يوسف، مذكرات أميرة عربية، ترجمة عبد المجيد القبسي، وزارة التراث والثقافة، مسقط، 1982، ص 7.

- 55 -
من النساء المشهورات في التاريخ السياسي العُماني دور الشيخة الغالية بنت
ناصر بن حمید بن راشد الغافریة، حيث لعبت دورًا بطولیًا في مدينة عبیر، وذلك بعد
مقتل زوجها الشيخ سلطان بن راشد البعثی على يد المناذرة، ونصب الحرب لهم فترة
من الزمان، وأقام لها برح عرف برح الغالية ترصد فيه حركة المناذرة في بلادهم
السليف (1).

وفي التاريخ العُماني نماذج كثيرة من النساء اللواتی لعبن دورًا بارزًا في السياسة
العُمانیة حتى أن الإمام عبد الله الخلیلی (1920-1954م)، عندما أرسل
جیشًا إلى عبیر بقيادة الشيخ سلطان بن حمید البعثی؛ لوضع حد لسياسة الشیخة
الغالية بنت ناصر بن حمید الغافریة، كان مطلوب الأمير من أهل عبیر خروج الغالية
من عبیر حتى يرفع الحصار عن المدينة (2).

وھيكذا نخلص أن دور المرأة العُمانیة السياسي كان بارزًا ملموسًا، لم يضعف في
وقت من الأوقات، غير أن المصادر التاريخیة لم تبرز بعض موضوعی، إنما يأتي على
شكل عام، يقول الرحله جیمس رمیودلستد في كتابه (رحلة في شبه الجزیرة
العربية) عند زيارته للعلان بی بعلی في عام 1835م: «نساء هذه القبیلة (قبيلة
بی بعلی) قسط كبير من النفوذ في كل شأن من شؤون الحياة. فبین هذه الفتره، ذهب
الشيخ لأداء فریضة الحج، فأصبحت حكومة القبیلة في أیدي زوجته وأخته (3)،
ومنذما قابل زوجة الشيخ وأخته استمع ما يبنی عن تفاصیل يقول: «общеیت هاتان
المراتان عین بالغ سرورهما لزیارة أحد الإنجیزی هذین الیکر، وکثر حدوثنت عن أمور
السياسة والحنیم، وسيد سعید بن سلطان، الحمایة الإنجیزیة، وانفصال الساحل

(1) ابن الأثير، أبو الحسن عز الدين، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: محمد إبراهيم البیسی
(2) سلطان بن مبارك الشیباني، معجم النساء العُمانیات، مرجع سابق.
(3) جیمس رمیودل، تاريخ عمان: رحلة في شبه الجزیرة العربية، ترجمه: عبد العزيز عبد الغني، ط 1،
دار الساقر، بيروت، 2002.
على تجارة عُمان الخارجية، وعند زيارته إلى مدينة منج قال عن نساء المدينة: «نساء هذه المدينة على قدما كبير من النشاط والحركة».

رابعًا: واقع المشاركة السياسية للمرأة العمانية:

إن المشاركة السياسية من وجهة نظر علم السياسة هي تلك العملية التي من خلالها يستطيع الفرد أن يمارس دورًا في الحياة السياسية للمجتمع، من حيث هو دور في آلية الحكم والتأثير في القرار السياسي، ويتجلى ذلك اليوم في حقوق التشريع والانتخاب، وإمكانية الوصول إلى مستويات السلطة المختلفة.

أما بالنسبة لعلم الاجتماع والدراسات الاجتماعية، فإن المشاركة السياسية هي بعد مهم من أبعاد المشاركة الاجتماعية، كما لها في الوقت نفسه تأثير وعمق اجتماعي مهم، حيث إنها سلوك اجتماعي عبر أطر نظامية محددة، تفتح أمام المواطنين إمكانية الإسراع بشكل ما في وضع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع وتوجيهها وتحقيقها، والقيادات السياسية في المجتمعات التي تنتقل من التقليدية إلى الحداثة دور مهم في هذا الابد من أبعاد المشاركة الاجتماعية، خصوصًا فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة وتشجيعها وتوثيقها في القوانين والتشريعات الوطنية.

و رغم أهمية القوانين والتشريعات التي تنص على حقوق المشاركة، فإن هنالك جملة من العوائق التي تحد من إمكانية استغلال المرأة من حقوق المشاركة السياسية، متمثلة في العادات والتقاليد والموروث الاجتماعي، الذي يشكل الشعور أو العقل الجمعي في مجتمعاتنا، كما ما زالت عوامل تحد من اقتناص معظم الناس بالمشاركة السياسية للمرأة وبدواها.

(1) السيد الزيات، التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ط 1 الإسكندرية، 2002.
(2) سعاد عثمان، المرأة في الدراسات الأنثروبولوجية وقضايا المجتمع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002.
ولا شك أن إنجازات مهمة تحققت في مجال تمكين المرأة العربية ومشاركتها في المبادئ المختلفة، وكذلك في المساواة بين الجنسين أمام القانون، ولكن ما زالت العقبات والتحديات الأساسية، التي تعني تحقيق المرأة ك الكامل قدراتها الإنسانية في الحياة العامة، هي عوامل ثقافية اجتماعية، وفي هذا الصدد غالباً ما تتعلق القوى المحافظة في كل مكان إلى التذرع بالثقافة والدين؛ لكنها ببعض المكاسب والحقوق للمرأة، ومع أنه يمكن التدليس بالنصوص الصحيحة بأن الإسلام قد أنصف المرأة منذ زمن طويل، إلا أن المسألة تتعلق بالدرجة الأولى بالثقافة وليس بالنصوص.

وأشار تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام (2002) إلى: "أن التنمية التي لا تشارك فيها المرأة هي التنمية ناقصة", ويؤكد تأيد الحكومات والمجتمع الدولي للتقرير الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، ووافقتهما على جدول أعمال مشتركة للتنمية تشكل فيه العدالة بين الجنسين مبدأ أساسياً، أن التنمية البشرية المستدامة لا تتحقق في أي مجتمع من المجتمعات ما لم تصبح المرأة ذات القدرة والكفاءة شريكة كاملة فيه.

إن مسيرة النهضة العمانية، أسهمت في تغيير كثير من المفاهيم الموجودة التي تحيط بالمرأة، وأصبحت المرأة العمانية شريكة حيوية في تنمية هذة المسيرة، فقد فتحت له المدارس والمعاهد والكليات والجامعات دون تمييز مساوياً لأيهمها الرجل، ثم تابعت العمل في جميع مراحل التنمية الاجتماعية والبشرية، والاقتصادية والثقافية، والسياسية والفكرية، ولا يمكن أن يستغني عن دورهن في تكوين المجتمع.

وقد تولت المرأة مناصب سياسية وقيادة في حكومة السلطنة، فمثلمهن وزيات على رأس التعليم العالي والتنمية الاجتماعية والسياحة والصناعات الحرفية ومساندن

(1) محمد الجوهر، دراسات في علم الاجتماعي الريفي والحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.
وكيلة وزارة، وسقيرات أحدهما في الولايات المتحدة الأمريكية، والأخر سفيرة
سلطنة عمان لدى المملكة هولندا، وسقيرة السلطة في جمهورية ألمانيا الاتحادية، وكذلك
سقيرة السلطة لدى مملكة بلجيكا، وغيرهن في مواقع قيادية في المجالات الاجتماعية
والاقتصادية والقضائية، فضلًا عن عضوات في مجلسي الدولة والشورى، وقد انتشرت
المجتمعات النسائية في محافظات عُمان وولاياتها؛ لِأجل تطوير النشاط التنسيقي
النسوي في الولايات والعناية بها، وممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية والمهنية لمواكبة
التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعالمية(1).

وقد اهتم السلطان قابوس اهتمامًا بالغاً بمسيرة المرأة العمانية، حيث يقول:
«كما تُجدد الدعوة لِلمجتمعات المرأة العمانية، وغيرها من المؤسسات الاجتماعية، من
أجل إيلاء مزيد من الاهتمام والاستماع لموضوع المواطنة بالتمثيل مع مصطلحات العصر
حتى تتمسك المرأة في كل موقع من أداء دورها الحيوي في المجتمع، والذي عملنا منذ
البداية على إعادةه», (2).

وفي عهد النهضة العمانية المتجددة، أول السلطان هيثم بن طارق اهتماماً
واضحًا بمشاركة المرأة العمانية في التنمية الوطنية، ودعم دورها وتمكينها في مختلف
المجالات، وقد تجسد ذلك من خلال إنشاء جملة من المناصب الحكومية العليا إلى
عدد من نساء عُمان المجديات، تقديراً لِإسهاماتها وقدراتهن في أداء المهام الموكلة لهم
في تحقيق رؤية عُمان المستقبلية بأخلاص وتفان.

وفي الدورة الثمانية لمجلس الشورى، أُنهِب للمرأة العمانية المشاركة فيها كعضوات
أو يحق التصويت، فيقول السلطان قابوس: «نعلِن أن حق المرأة في التشريح والاختيار
(1) شرفة البيضية، المرأة العمانية ومشاركتها الفعالة في المجتمع، ورقة بحث أُقِبِت في ندوة المرأة
المسلمة في العالم الاصغر، مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية، 4-5 فبراير 2007، ص.7.
(2) خطاب وكيلات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم، وزارة الإعلام، مسقط، 2005،
ص.19.
لعضوية مجلس الشورى، وفي ذلك تحرير لها بل تحرير للمجتمع كله، وتصحيح لبعض المفاهيم الخاطئة التي تغلب من شأن المرأة”

ويشار إلى أن مشاركتها تعزز من مكانتها، ولدينا نشارك بفكرها وتسهم برأيها في شؤون وطنها، حيث يقول: "ندعو المرأة العمانية في كل مكان، في القرية والمدينة، في الحضر والبادية، في السهل والجبل أن تنشر عن ساعد الجيد، وأن تسهم في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية كل حسب قدرتها وطاقتها وخبرتها ومهاراتها وموقعها في المجتمع.”

أما نخلوها مجلس الدولة فقد أكد السلطان قابوس بمناسبة افتتاح المجلس في 27 ديسمبر 1979م ذلك بقوله: "هناك اليوم تقوم بتكريرها مرة أخرى، وذلك بتعيينها في مجلس الدولة؛ لترفع من مكانتها وتعزز من فرص مشاركتها خدمة مجتمعها وتنمية وتزويدها، إضافة إلى مهمتها الكبيرة في بناء الأسرة، وغرس الانتظام والولاء في نفس الأجيال الصاعدة.

وتُزين السلطان قابوس دور المرأة لأهميتها في بناء المجتمع، من منطلق حقوقها التي كفدها لها الدين الإسلامي الحنيف، واعتبار النساء شقيقات الرجال، وبالنظر إلى هذه العناية فإن المرأة العمانية أثبتت وجودها في مختلف مراحل التنمية، فقد استغلت في مجال الطيران، وسلكت النشطة منذ عام 1972م، وفي المجالات الترفيهية والصحية والفنية، والدبلوماسية، ثمة نساء شيدت أعمالها وعضوات في مجال رجال الأعمال فضلاً عن انتمائها في غرفة تجارة وصناعة عمان.

وما تزال المرأة العمانية تشارك في مجال التنمية الاجتماعية بنشاط ملحوظ، حيث تنتشر خمسة وستين جمعية للمرأة العمانية في محافظات ولايات السلطنة.

(1) الخطب السامية لحضرة صاحب الجلالة، مجلس الشورى، مطبعة العمان، 2006، ص. 15.
(2) خطب وكلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم، وزارة التراث والثقافة، مسقط.
(3) خطب وكلمات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم، وزارة الإعلام، مسقط.
كافة (1)، حيث تعمل المنتسبات إليها بشكل تطوعي لنشر الوعي وفتح المجالات المختلفة لزيادة مهارات النساء، كما أن هذه الجمعيات تبني الوحي في الأمور الحياتية المختلفة من خلال تقديم برامج صحية وثقافية واجتماعية.

وفي مجال التعليم فقد برز عدد من النساء العمانيات اللاتي يحملن الدرجات العليا كالماجستير والدكتوراه، ويعملن في الجامعات الونامية كأساتذة، فضلًا عن المجال الطبي، حيث يشغلن عدد من الوظائف الطبية بمختلف أنواعه المهنية، وتحتل المرأة العُمانية مكانة عالية في سوق العمل إذ بلغ معدل المشاركة الاقتصادية في القوى العاملة للعمانيات (15) سنة فأكثر (32.1%) مقارنة بـ (27.7%) في عام 2021، كما أن (82.2%) من إجمالي العمانيات (15) سنة فأكثر النشطات اقتصاديًا في عام 2022م عن عملاً.

ولا توجد وظيفة في مرافق الدولة إلا والمرأة العمانية لها نصيب وافراً فيها (2).

وتتساوى أجور المرأة في السلم الوظيفي مع الرجل مع خصوصياتها في الإجازات وساعات الرضاعة والعودة وغيرها (3).

وتعد سلطنة عمان من أوائل الدول العربية التي تسعم للمرأة أن تقود السيارات والطائرات، وأن تسافر بدون قيد أو شرط، ويسمح لها بمزاولة جميع المهان منها تكوين شركات تجارية خاصة بها، وحول مشاركتها في العمل البرلماني، فقد بلغت نسبة حضورها في مجلس الدولة (17.6%) وفي مجلس المشورى للفترة التاسعة (2023-2019) بلغت (2.3%), وبلغ عدد العمانيات صاحبات الأعمال لعام (2021) (14,194).

____________________
(1) المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان: 2022.
(2) المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، المرجع السابق، ص 27.
(3) عبد الله الشثري، موسوعة القوانين العمانية، مسقط، 2005، ص 44.
إن الرؤية المستقبلية للمرأة العمانية لإسهاماتها في التنمية الاجتماعية والسياسية تقدم بثقة كبيرة، حيث ما تشعر به المرأة الآن بما حظيت به من ثقافة عالمة وفكر نير، تستطيع أن تحافظ على الخطوات ثابتة، وأن نؤمن في مواجهة قضايا المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما وصلت إليه في المستوى العلمي. وما توارثته من موروث قومي، فهي معايير التقدم الفكري والتنموي، فضلاً عن تحسن مستوى الدخل بالنسبة للفرد والمجتمع.

إن إثبات الذات الكينوني في النفس البشري لا يأتي إلا من خلال الثقافة والوقوف على معايير ثابتة من علم وقيم، وخبرة مكتسبة، وحرية فكرية، لذلك في نظورنا إلى مستقبل المرأة العمانية كبير بقياس ما حققه خلال تاريخ عُمان الحديث من إنجازات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية.

والمرأة العمانية لا تتمتع في نبذ مخلفات الماضي من مفاهيم شنت بعض المطالبين بتحرير المرأة من رقابة الماضي وتقاليده، وتمكنها من تطوير ذاتها ماديًا ومعنويًا لتحقيق مستوى المجتمع، ولا تمنح أن تكون على المراة الشعبي والديني، بل تأخذ منه المناسب في تيسير الحياة، والطريق طويل محض بالمخاطر والتحديات لحسن بالصغر وتحقيق الوعي الاجتماعي يمكن لها أن تتغلب على كل التحديات، كما تشير إليه المؤشرات، وهذا يحتاج إلى تغيير اجتماعي يحدد أهمية دور المرأة في هذا البناء الاجتماعي، وبناء اتجاهات المجتمع ونظرته إلى عمل المرأة، ومشاركتها في بناء المجتمع بوجه مختلف جوانبه. وهذا الوعي يحتاج دعمًا كافياً من الدولة، والجهان الأكبر يبغي على كاهل المرأة؛ لكي يسهم المجتمع في تحقيق هذه المعوقات.

(1) نور الشهابي، المرأة والتعليم، اليونسكو الإقليمي للتدريب في الدول العربية، سلطنة عمان، مسقط 2002.
(2) المرجع السابق نفسه.
(3) رحيل رامث، صورة المرأة المسلمة في الإعلام العربي، ورقة عمل ألقيت في ندوة المرأة المسلمة في العالم المعاصر، مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية، 4-5 فبراير 2007.
إن المستقبل واعد فيما يتعلق بتقدم المرأة العمانية، فقد كانت الأسرة حتى نهاية السبعينيات تُسس في إرسال بناتها للدراسة إلى الجامعات بالخارج، أو العمل في مؤسسات فيها. اليوم نشهد أن هذه الأسر تسعى لتحقيق بناتها في خارج السلطنة، بل ويتفقون أموالًا كبيرة على هذا التعليم، ثم أنهم لا يمنعون في توظيف بناتهم في أي مكان كان، وفي أي وظيفة سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، بل لا نبالغ عندما نقول أنها تنافس الرجل في جميع الوظائف.

إن المرأة العمانية تؤمن أن التحرر من ربيعة الماضي لا يأتي من مفاهيم العولمة، إنما يأتي عن طريق مفاهيم الدين الصحيح والقيم الاجتماعية، التي تدعو إلى رفع قيمة الإنسان عن سائر المخلوقات.

خامسًا- المشهد العام لمشاركة المرأة في العملية السياسية في السلطنة:

بدأت الحياة الديمقراطية في سلطنة عمان مبكرا حيث تبلورت مؤسسة الشورى بشكلها المؤسسي في عام 1981م مع قيام المجلس الاستشاري للدولة- مُعين من قبل الحكومة الذي امتدت سنوات العمل به حتى عام 1991م، وهو العام الذي شهد قيام مجلس الشورى، الذي يقوم على نظام الانتخاب الحزبي للأعضاء، وجاء المجلس ليكون نتاج طبيعي للتغير الاجتماعي الكبير الذي تأصل في بيئة المجتمع العُماني.

وعند تأسيس مجلس الشورى كامتتاد طبيعي وتطور منطقي للمجلس الاستشاري للدولة، والذي خلا من النساء لمدة (10) سنوات، كان الأعضاء في بادئ الأمر يتم اختيارهم من بين مرشحين يقدمهم المجتمع (القبائل) كممثلين لولاياتهم، وكان من

(1) لبيبة المعلولية، المرأة في المجال الاجتماعي، في مشروع إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة العمانية، سلطنة عمان، 2002.
(2) رحيلة الروم، صورة المرأة المسلمة في الإعلام الغربي، مرجع سابق.
(3) عاصم رشوان، تجربة الشورى العمانية، رؤية شاهد عيان، مطلع دار الخير، 1999.
الطبيعي أن يكون جميع هؤلاء المرشحين رجالًا، نظرًا ل أهمية الثقافة الذكورية على هياكل التنظيم الاجتماعي (القبيلة)، والآليات العمل الجماعي السياسي، ولانعدام معرفة المجتمع بمدى قدرة المرأة على القيام بمهامها الوطنية. وإيماناً بدور المرأة الفاعل وواجبها في المشاركة بالتنمية، واستمرارًا في النهج الذي اختطه السلطان قابوس، منذ توليه مقاليد الحكم في عام 1970م، مُنحت المرأة حق المشاركة في الترشح والانتخاب عام 1994م، وبدأ ذلك في إطار منطقة العاصمة، على سبيل التجربة، وتم تعميم هذا الحق في انتخابات 1997م على جميع مناطق السلطنة. جاءت هذه الخطوة تماشيًا مع التطور الذي شهدته الفترة الثانية من مجلس الشورى (1994–1997م)، الذي يجسّد في مظاهر ذات دلالات سياسية وتنموية عميقة من أهمها

مظاهران:

- المظهر الأول: اتباع نظام تمثيل شبه نسبي استنادًا إلى نتائج التعداد العام للسكان والمساكن عام 1993م، رغم أنه في الوصول إلى معادلة تساوي أو تحقق نكثة من العدل والمساواة بين المواطنين في الولايات المختلفة ذات الكثافة السكانية المتغايرة، خاصة وأنه إلى ذلك الوقت لم تكن السلطة تعمل بعد بنظام المجلسيين، الذي من بين أهدافه ضمان شمولية التمثيل وعبداللهة وتساويه في أن واحد، حيث لا تنظف من دائرة انتخابية ولابد ما في مصائر الدوائر والولايات الأول. وعلى هذا الصعيد بدأ العمل بقاعدة (30) ألفًا، حيث الطلب الذي يبلغ عدد سكانها (30) ألفًا فما فوق، يمثلها عضوان أثناً، وغيرها يمثلها عضو واحد.

- المظهر الثاني: تطوير آلية الترشيح للعضوية والاقتراع، فبدلاً من الاجتماعات القبلية المغلقة، بُرزت رغبة أكيدة واضحة في توسيع قاعدة المشاركة واعتماد نظام

(1) مجلس الشورى، مساهمات المرأة العمانية في التنمية الحديثة بنمطيات الدولة، حقائق وأرقام، سلطنة عمان، 2000.
أكثر شفافية يجعل بعض الظلمات بأن الشخص الذي يرفع اسمه يكون قد حاز على رضا الأغلبية، وهذا يعكس ممثلاً نموذجيًا لدائرة الانتخابية/الولاية. وهنا بدأ العمل النسوي المنتظم في الظهور بلجام، خاصة وأن مؤسسات العمل النسووي في السلطنة ومنذ عام 1971م. اتسمت بسكونها صناعة نسوية. كما بدأ واضحًا تقبل الذهنية عند بعض الرجال العُمانيين آنذاك؛ لمشاركة المرأة بناءً على كفاءتها وقوترها على المنافسة، وليس بناءً على نوعها الاجتماعي، أو فقط تجاوبًا مع الإدارة السياسية.

ووهنا تستعرض ملامح التدرج التي مر بها تجربة مشاركة المرأة العماني في العمل خلال فترات المجلس المختلفة:

1- بدأت الخطوة الأولى لدخول المرأة إلى ساحة العمل في مسيرة الشورى في سلطنة عمان خلال الفترة الثانية لمجلس الشورى (1994-1997م). وكان ذلك في نطاق محافظة مستقل وحدها، وحصلت كل من شكور بنت محمد الغمارية، وطيبة بنت محمد المعولية على عضوية المجلس في تلك الجلوبات. وفازتا بمقاعد في تشكيله، ولذلك تشكلت أولى العضوات في تاريخ المجلس ومنطقة الخليج العربي للنساء نجحتا في حجز مقاعد لها في خطبة المشاركة النيابية للمرأة في منطقة الخليج العربي، وعلى قائمة أعضاء مجلس الشورى في السلطنة، وجاء حصول العضوتي على مقاعد هما في المجلس وقتها مؤكداً القبول العام وعدم التمييز من قبل أفراد المجتمع العماني، لم يمثله في عضوية مجلس الشورى.

2- خلال الفترة الثالثة لمجلس الشورى (1997-2000م)، جرى تعميم تجربة مشاركة المرأة في المجلس ليشمل كل ولايات السلطنة بالبالغ عددها (61) ولاية، وبلغ عدد المرشحات لعضوية المجلس في هذه الفترة (27) امرأة من إجمالي

---

(1) المعهد الجمهوري الدولي، التطور السياسي في عمان، مجلس الشورى والدولة، سلطنة عمان، 1995.
المترشحين الذين بلغوا مجموعه (736) مرشحًا على مستوى محافظات ومناطق السلطنة، ونجلت عضوًا المجلس نفسهًا خلال فترة ثانية من الحصول على أعلى الأصوات في ولايتهما؛ ليكونا على قائمة التشكيل الجديد من الفترة الثالثة للمجلس.

3- جاءت العملية الانتخابية لعضوية المجلس للفترة الرابعة (2001-2003م)، لتقدم فيها (21) امرأة للترشح لعضوية المجلس في جميع محافظات ومناطق السلطنة، وتلت امرأتان هما: مرييدة بن محمد حيدر الزعابية، وجليلة بن محمد علي الرامية عضوية المجلس خلال هذه الفترة، حيث مثلت الأولى ولاية (مسقط)، والثانية ولاية (بوشر)، وهما ولايتان من ولايات محافظة مسقط، ولم تنجح أي امرأة من خارج نطاق محافظة مسقط في الفوز بعضاً من المجلس، رغم منافستهن للرجال في الانتخابات في جميع محافظات ومناطق السلطنة، ثم عادتا نفسيهما للحفاظ بالانتخابات التي جرت في البلاد 2003م للفترة الخامسة التي تمت حتى نهاية عام 2007م.


ومع الدورة التاسعة للمجلس (2019-2023م)، فازت المرأة بمقعدين في المجلس، المقدمة الأول لسعادة طاهرة اللواتية، ممثلة ولاية مترقح، والمقعد الثاني لسعادة فضيلة الرحيلي، ممثلة ولاية صحار، وتأتي الدورة العاشرة للمجلس (2023-)

(1) مجلس الشورى، الوثائق الخاصة بمجلس الشورى للفترة السابعة، إصدارات مجلس الشورى، سلطنة عمان، 2003.
2027م)، وتفقد النساء في سلطنة عمان المقعدين اللذين كانا لهما في مجلس الشورى السابق، حيث أظهرت نتائج الانتخابات التي أجريت عدم فوز أية امرأة من ضمن المرشحات اللائي تقدمن للانتخابات، جدير بالذكر أن إجمالي المرشحين لعضوية مجلس الشورى للفترة العاشرة قد بلغ (843) مرشحًا بينهم (32) امرأة. وتؤكد النتيجة السابقة مدى سماكة الجدار الاجتماعي والعقافي الموجود في السلطة ضد توسيع المشاركة السياسية للمرأة وحضورها في الحياة العامة، وأن ما ظهر من إرادة سياسية للتمكين للمرأة لا تساوي رغبة اجتماعية موازية، بل يدل أن النساء الموجودات في عدد من المناصب والصواريخ المهمة بالدولة تكن قد وصلن إليها بالتعيين وليس بالانتخاب، مما يدل على أن أمر التمكين للمرأة إذا ترك للمجتمع ذي الثقافة التقليدية، فإن النتيجة ستكون صفرًا(1).

____________________
(1) مجلس الشورى، الوثائق الخاصة بمجلس الشورى للفترة السابعة، المرجع السابق، ص 51.
المصادر والمراجع

- ابتسام الكتبي، وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- إبراهيم العربي، تبصرة المعترين في تاريخ العربين، ج2، وزارة التراث والثقافة، مسقط، 1975.
- ابن الأثير، أبو الحسن عزر الدين، أسد الغابة في معرفة الصحابة، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ومحمد أحمد عاشور، كتاب الشعب القاهر، 1970.
- أسامة عبد الرحمن، الخليج العربي والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
- جيمس رمبرود، تاريخ غمان: رحلة في شبة الجزيرة العربية، ترجمة: عبد العزيز عبد الغني، ط1، دار الساقي، بيروت، 2002.
- حصة الدبي، الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العربية والإسلامية، الإمارات، دبي، 2001.
- الخطابات السامية لحضرت صاحب الجلالة، مجلس الشورى، مطبعة الأذان، 2006.
- خطاب ومكتات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم، وزارة الإعلام، مسقط، 1997.
- خطاب ومكتات حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس المعظم، وزارة الإعلام، مسقط، 2005.
- رحلية الرسمية، صورة المرأة المسلمة في الإعلام الغربي، ورقة عُلِّقت في ندوة المرأة المسلمة في العالم المعاصر، مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية، 4-5 فبراير 2007.
- سلالة آل بوسعيد، مذكرات أميرة عربية، ترجمة عبد المجيد البيضي، وزارة السياحة والثقافة، مسقط، 1982.
- سعاد عثمان، المرأة في الدراسات الأنثروبولوجية وقضايا المجتمع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002.
- سلطان بن مبارك الشبيبي، معجم النساء العمانيات، ط1، مكتبة الجبل الجديد، مسقط، 2004.
- سمير حسن، سلطان الهاشمي، شيخة المسلماني، المشاركة الاجتماعية للمرأة العمانية واقعها وآفاقها، وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان، 2009.
- السيد الزيات، التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، ط1، الإسكندرية، 2002.

- 68 -
شرطة الرياض، المرأة العمانية وممارستها الفعالة في المجتمع، رقة، تحت إشراف، 4-5 فبراير 2007.

- عاصم رشوان، تجربة المرأة العمانية، رؤية شاهد عيان، مطالب خبر، 1999.
- عبد الحليم المهيري، التفاوت في مكانة المرأة العمانية، الملاحظات، القاهرة، 2002.
- عبد الله الشيخ، موسوعة القوانين العمانية، مسقط، 2005.
- عبد الله الفارسي، دعوات حكيم زنجبار، تنمية أمين عبد الله، 2009، وزيرة الثقافة، مسقط، 1982.
- عثمان البلوشي، الأمهات في التاريخ، مسقط، 1993.
- نبيلة أحمد، المرأة في المجال الاجتماعي، في مشروع إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة العمانية، سلطنة عمان، 2002.
- مجلس الشورى، مساهمات المرأة العمانية في التنمية الحديثة بمؤسسات الدولة، حقائق وأرقام، سلطنة عمان، 2000.
- ——— الوثائق الخاصة بمجلس الشورى للفترة السابقة، إصدارات مجلس الشورى، سلطنة عمان، 2003.
- محمد الجهرى، دراسات في علم الاجتماع الاجتماعي والحضري، در المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- محمد الحضري، حقائق النساء، ج3، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، 1989.
- محمد الغزالي، قضايا المرأة، ط3، دار الشرق، بيروت، 2015.
- محمد عبد الله، مجموعة الوثائق السياسية في العهد النبووي والخلافة الراشدة، ط5، دار الثقافة، بيروت، 1985.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، سلطنة عمان، 2022.
- المعهد الجمهوري الدولي، التطور السياسي في عمان، مجلس الشورى والدولة، سلطنة عمان، 1995.
- مهنا الحروسي، الاتجاه في صفحات التاريخ، ج، وزارة التراث والثقافة، مسقط، 2007.
- نور النهاشي، المرأة والتعليم، اليونسكو الإقليمي للثقافة في الدول العربية، سلطنة عمان، مسقط، 2002.
- نوره السباعي، تاريخ المرأة العمانية، مطالب الدار السياسية، الكويت، 1984.